ببعض التحفظات الصادرة من قبل بعض اعضاء كنيست في حزب العمل تجاه الاجراء الاردني، بقوله: «انظر بخطر بالغ الى اعتراض اعطاء كنيست من حزبي [العمل]، على رفض الاردن لـ م.ت.ف. حيث انهم بهذا يساعدون على تدعيم وتقوية مكانة عناصر الارهاب في المناطق [المحتلة] وخارجها» (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/٣).

وفي سياق التعبير عن الارتياح آنف الذكر، قدم عضو الكنيست ميخائيل ايتان (ليكود) اقتراحاً مستعجلاً الى جدول اعمال الكنيست طالب فيه الحكومة الاسرائيلية بالسير على الطريق الذي سلكه الاردن، وذلك عبر قيامها بابعاد ممثلي عرفات من المناطق المحتلة.

وشارك ايتان وزير الدفاع الرأي بان اغلاق مكاتب م.ت.ف. في الاردن سيؤدي، بالضرورة، الى تدني نسبة النشاطات المعادية لاسرائيل وتقليص انشطة تجنيد فدائيين عرب ـ اسرائيليين، اذ «يتضح من عشرات ملفات الاتهام التي رفعت هذا العام الى المحاكم العسكرية الاسرائيلية ان معظم الخلايا [الفدائية] التي نشطت في الاونة الاخيرة داخل اسرائيل وفي المناطق [المحتلة] قد تم تجنيد افرادها في الاردن» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٩).

ومن جهة أخرى، وصف بعض المراقبين الاسرائيليين الاجراء الاردني بانه اكبر ضربة توجه الى م.ت.ف. منذ سنوات. كما اوضحت اوساط اسرائيلية امنية، رفيعة المستوى، ان الاجراء الاردني جاء مفاجئاً، على الرغم من الاجراءات التي اتخذها الاردن في الآونة الاخيرة لتعزيز مكانته في المناطق المحتلة. واضافت هذه المصادر مؤكدة ان تلك الاجراءات كافة تسير جنباً الى جنب مع الاهداف الاسرائيلية تجاه محاربة الارهاب، وتحسين مكانة ونفوذ الاوساط الفلسطينية «المعتدلة» (**المصدر نفسه**، ٨ و ١٩٨٦/٧/٩).

تعليقات الصحافة

اتفقت التعليقات الصحفية مع آراء المسؤولين الاسرائيليين والمصادر الامنية الاسرائيلية تجاه اهمية الخطوة الاردنية ومردودها الايجابي على صعيد الامن الاسرائيلي، غير ان البعض شكك في مردودها السياسي على مسار السلام في المنطقة، بشكل عام، وعلى امكان دخول الاردن في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.

وقبل البدء بعرض بعض الآراء والتعليقات الصحفية نقدم بايجاز عرض لوجهتي النظر الاسرائيلية ازاء كيفية الرد على تواجد مكاتب م.ت.ف. في الاردن. فمع عودة قيادة «فتح» ومكاتب م.ت.ف. الى الاردن تصارعت داخل السلطة الاسرائيلية وجهتا نظر. الاولى تطالب باستخدام الخيار الاستراتيجي ـ المبادرة بمحاربة الارهاب في اي زمان ومكان ـ وضرب القادة والقواعد والمعنويات، واجبار الاردن على التنصل من تقديم الحماية لـ م.ت.ف. متجاهلة الاضرار السياسية الجسيمة المترتبة على تنفيذ هذه السياسة، وبشكل خاص في الوقت الذي كان الملك حسين يبذل جهوداً مكثفة للسير قدماً بمسار السلام في المنطقة. وكان من كبار المروجين لوجهة النظر هذه وزير التجارة والصناعة، ارييل شارون. اما وجهة النظر الثانية التي تبناها رئيس الحكومة، شمعون بيرس ووزير الدفاع، اسحق رابين، فكانت تدعو الى التريث ومراقبة الوضع عن كثب، عبر استنفاد الوسائل السياسية كافة ومن ثم اللجوء الى الوسيلة العسكرية اذا تطلب الامر ذلك. وفي النهاية، حسم الامر لصالح وجهة النظر الثانية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/١٧).

«ضربة قاسية لعرفات»

في اطار التعليق على ابعاد الاجراء الاردني، رأى بعضهم انه «يعتبر ضربة قاسية لعرفات... فمن غير المشكوك فيه ان تواجد عناصر ' فتح ' و م.ت.ف. المكثف في عمان كان له اهمية خاصة بالنسبة الى عرفات وقادة المنظمة، هذا بفضل قرب العاصمة الاردنية جغرافياً من [الضفة الغربية]، حيث